الأمم المتحدة

S/2005/611

مجلس الأمن

Distr.: General
28 September 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار الموقَّع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرا، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسائلي السابقة إلى رئيس المجلس التي أحيلت بها تقارير فريق الرصد الثلاثي المنشأ بموجب اتفاق أكرا الثالث.

ومرفق طي هذا تقرير فريق الرصد الثلاثي السابع عشر الذي يغطي الفترة من ١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

031005 031005 05-52823 (A)
0552823

مرفق

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث الذي تم توسيع نطاقه ليشمل اتفاقات بريتوريا

التقرير السابع عشر لفريق الرصد الثلاثي الذي يغطي الفترة من ١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا باتفاق أكرا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي، وطُلب إليه تقديم تقارير منتظمة عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث. ويشمل النطاق الموسع للتقرير الآن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وإعلان بريتوريا. ويتناول هذا التقرير السابع عشر التطورات الرئيسية التي شهدتها الفترة بين ١ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ثانيا – عرض عام

٢ – عقب إقرار الوسيط بأن القوانين التي سنّها الرئيس لوران غباغبو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ مطابقة روحا ونصا لاتفاق لينا – ماركوسي، أعلنت القوى الجديدة في ٢٥ آب/أغسطس أنها لن تنزع سلاحها ما دام الرئيس غباغبو يتولى مقاليد الحكم، وأنها لن تعترف بالانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأنها لم تعد تسلّم بحياد الوسيط، متهمة إياه بالانحياز إلى الرئيس غباغبو. غير أنها أعلنت في ٢٩ آب/أغسطس أنها ستعيّن ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة.

٣ – وكانت الحالة الأمنية قد تدهورت تدهورا كبيرا قبل صدور بيان القوى الجديدة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ففي ٢٠ آب/أغسطس، أجرى رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة، الجنرال ماتياس دوي، مقابلة إذاعية دعا فيها صراحة إلى عزل الرئيس غباغبو، وهدد باستخدام جميع الوسائل لتحقيق هدفه المعلن إذا لم يرغب المجتمع الدولي في القيام بذلك. وحظي هذا البيان بتأييد القوى الجديدة، في حين أدانه المجتمع الدولي بقوة، ويبدو أن الجنرال دوي قد تراجع علنا عن تصريحاته السابقة في مقابلات صحفية لاحقة.

٤ – وأجِّلت كذلك العودة المعلنة إلى البلد في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ للرئيس السابق وزعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار المعارض، هنري كونان بيديه، إلى أجل غير مسمى. وأعلن تحالف أتباع هوفوييه، وهو تحالف للأحزاب السياسية التي كوّنت سابقا

مجموعة الأحزاب السبعة بدون القوى الجديدة، في ٢٩ آب/أغسطس عن رأيه بأن الأوضاع على أرض الواقع لا تسمح بإجراء انتخابات، ولذلك ينبغي إتاحة فترة انتقالية. ونتيجة لذلك، دعا التحالف جميع الموقّعين على مختلف اتفاقات السلام إلى الشروع في إجراء محادثات بشأن فترة انتقالية يبدأ نفاذها اعتبارا من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أي الموعد النهائي للانتخابات حسب الدستور.

٥ - ويعتبر غياب الوزراء الذين ينتمون إلى المعارضة عن اجتماع المجلس الوزاري لحكومة المصالحة الوطنية المعقود في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ دليلا آخر على المواقف المتصلبة لأطراف الأزمة الإيفوارية.

ثالثا - تطورات عملية السلام

مهمة التيسير التي يضطلع بها مبيكي

٦ - تواجه مهمة التيسير التي يضطلع بها مبيكي أصعب تحد لسلطتها منذ شروع الاتحاد الأفريقي في جهود الوساطة. ففي بداية المهمة، تنبأ عدد من شخصيات وصحف المعارضة بفشلها في إعادة إحلال السلام بكوت ديفوار من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. وفي أعقاب اتخاذ الوسيط قراره مؤخرا بشأن مسألة مطابقة القوانين التي سنّها الرئيس لاتفاق لينا - ماركوسي، سعت جماعات المعارضة إلى إجبار الوسيط على الانسحاب، متهمة إياه بالانحياز إلى الرئيس غباغبو، هذا رغم موافقتها الواضحة طبقا لاتفاق بريتوريا الذي اعتمده مجلس الأمن في القرار ١٦٠٣ (٢٠٠٥)، على التعهد باحترام أي قرار يتخذه الوسيط في الأزمة.

٧ - واجتمع الأمين العام للقوى الجديدة، غيوم سورو، واثنان من زملائه مع الرئيس مبيكي ببريتوريا في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ للإعراب عن معارضتهم للقرار الصادر. وكرر الوسيط الإعراب عن تمسكه بقراره، وبموقفه الذي مفاده أن القوى الجديدة وجميع الميليشيات المسلحة الأخرى في البلد ينبغي أن تشرع في مرحلة التجميع من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المنصوص عليه في اتفاق بريتوريا والمؤكد مجددا في إعلان بريتوريا. ورغم اختلاف القوى الجديدة مع محتوى القوانين التي سنّها الرئيس غباغبو، بما فيها القانون المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة، فقد أعلنت في ٢٩ آب/أغسطس بأنها ستأذن للسيد سورو بتعيين ممثليها لدى اللجنة.

نزع سلاح الميليشيات وحلّها

٨ - يسند اتفاق بريتوريا مسؤولية نزع سلاح الميليشيات وحلّها في جميع أنحاء البلد إلى رئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية. وقد تعذر الشروع في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ كما كان مقررا في النزع الفعلي لسلاح الميليشيات الموالية للحكومة في غرب البلد، الذي كان من المقرر بدؤه في غيغلو بنزع سلاح حوالي ٠٠٠ ٢ فرد. وأفيد بأن ذلك يرجع إلى عدم قدرة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على تعبئة ما يكفي من موارد مالية لبدء البرنامج. وأفيد أيضا بوقوع تأخيرات أخرى بسبب عدم قدرة اللجنة على التأكيد لبعض الميليشيات بإدماجها في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم هذه التأخيرات، أفيد بأنه تم فعلا الشروع في تجميع وحلّ الميليشيات الموالية للحكومة في الغرب يوم ٢٧ آب/أغسطس بموقع اللجنة في دويكوي.

منطقة القوى الجديدة

٩ - اجتمع زعماء القوى الجديدة في بواكيه في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وعقب محادثاتهم، سافر السيد سورو إلى بريتوريا ليجتمع مع الرئيس مبيكي في ٢٢ آب/أغسطس. ورغم عودة السيد سورو إلى كوت ديفوار والتدابير التي اتخذتها القوات المحايدة لتوفير الأمن لوزراء القوى الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فقد سحب وزراء القوى الجديدة فعليا مشاركتهم كمجموعة من حكومة المصالحة الوطنية. وأعلنت القوى الجديدة في ٢٥ آب/أغسطس أنها لن تشرع في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما دام الرئيس غباغبو يتولى مقاليد الحكم، ولن تعترف أيضا بالانتخابات ودعت الوسيط إلى الانسحاب. وكان ذلك نتيجة عدم قدرتها على إقناع الرئيس تابو مبيكي بالرجوع عن قراره فيما يتعلق بالقوانين التي سنّها الرئيس غباغبو. غير أن القوى الجديدة أعلنت في ٢٩ آب/أغسطس أنها ستعمد إلى تعيين ممثليها لدى اللجنة الانتخابية المستقلة.

الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠ - قبل صدور بيان القوى الجديدة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كانت الوساطة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد فرغتا من إعداد البرنامج التدريبي لأفراد قوات الأمن المساعدة الذين ينتمون إلى القوى الجديدة، حسب المتفق عليه بموجب اتفاق بريتوريا، وذلك للمساعدة في حفظ الأمن بالمناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة خلال مرحلة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد بدأ هذا البرنامج التدريبي في بواكيه.

التعليم وامتحانات نهاية العام

١١ - أعلن وزير التعليم في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ عن التوصل إلى اتفاق مع القوى الجديدة على السماح بإجراء امتحانات نهاية العام للسنة الأكاديمية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي مسألة كانت عالقة منذ نهاية السنة الأكاديمية. وقد اقترح إجراء امتحانات طوال شهر أيلول/سبتمبر في بواكيه وكورهوغو وغيرهما من المراكز الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة، حتى يتسنى نشر نتائج الامتحانات النهائية قبل البداية المحددة للسنة الأكاديمية الجديدة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

العملية الانتخابية

١٢ - رغم اشتداد حدة التوتر في كوت ديفوار، ولا سيما في أبيدجان، واصلت الأحزاب السياسية الرسمية تعبئة القواعد المؤيدة لها وأعضاء دوائرها الانتخابية المناصرة في الانتخابات القادمة. وتواصل دون هوادة تنظيم تجمعات في إطار الحملة الانتخابية في أبيدجان وما حولها وفي مناطق أخرى داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، في حين نظم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار المعارض تجمعات انتخابية في جميع أنحاء المناطق التي تسيطر عليها الحكومة واختار السيد كونان بيديه مرشحا رئاسيا للانتخابات المقبلة.

١٣ - وعلى العموم، يعتبر تولي السيد أنطونيو ف. مونتيرو، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، مهام منصبه في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، تطورا جديرا بالترحيب ويتسم بحُسن التوقيت. ولم تبدأ بعد عمليات اللجنة الانتخابية المستقلة، التي كان من المنتظر أن تشرع في أنشطتها في ٣٠ تموز/يوليه، بسبب موقف أحزاب المعارضة والقوى الجديدة في الجدل الدائر حول القوانين التي سنّها الرئيس غباغبو. وقد تمكن المعهد الوطني للإحصاءات من إجراء اختبارات تجريبية لمنهجية تجميع السجلات الانتخابية في عدد من المناطق الواقعة في منطقة أبيدجان الكبرى لحين بدء أعمال اللجنة.

١٤ - وعدم بدء أعمال اللجنة وعدم القدرة حتى الآن، رغم جهود المعهد الوطني للإحصاءات، على إتمام عملية تحديد الهوية ونشر السجلات الانتخابية قبل ٩٠ يوما من تاريخ الانتخابات وفقا لما ينص عليه القانون الانتخابي، قد أثار شكوكا بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كما ينص الدستور على ذلك. وفي هذا الصدد، نادت كل من القوى الجديدة والمعلقين السياسيين المعارضين بإرجاء الانتخابات والسماح بفترة انتقالية. ورغم أن غالبية المعلقين السياسيين في البلد أعربوا عن تحفظات بشأن إجراء الانتخابات، فإن تحالف أتباع هوفوييه، الذي يضم الحزب الديمقراطي لكوت

ديفوار وتجمع الجمهوريين وحركة قوى المستقبل والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، فضلا عن حزب العمل الإيفواري، هو الوحيد الذي أعلن بما لا يدع مجالا للشك عن رغبته في إتاحة فترة انتقالية.

١٥ - ورغم ما أعرِب عنه من شواغل طوال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع السيد مونتيرو مع الرئيس مبيكي في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥ وأصدر السيد مونتيرو بيانا يشير إلى أن الهدف ما زال هو إجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. لكن بيانات لاحقة منسوبة إليه تشير إلى استعداده، إذا كان ولا بد، للنظر في إدخال بعض التعديلات على البرنامج الانتخابي المقرر. ومن المتوقع أن يقدم السيد مونتيرو تقريره عن إجراء الانتخابات إلى مجلس الأمن في ٣١ آب/أغسطس.

الصحافة

١٦ - ما زالت التغطية الصحفية للأزمة في كوت ديفوار مصدر قلق. فقد دعا مراقبون وطنيون ودوليون وكالات الأنباء إلى التشبث بسياسة عدم التحريض على الكراهية والتعصب وكراهية الأجانب. وأكد هذه الرسالة رئيس أركان قوات الدفاع والأمن، الجنرال فيليب مانغو، في اجتماع عقده مع ممثلي الصحافة دعا خلاله إلى توخي المسؤولية في نقل الأخبار، بما لا يؤدي إلى إلهاب المشاعر في البلد.

حقوق الإنسان

١٧ - وتواصل تدهور حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زالت الأنباء ترد من مختلف منظمات حقوق الإنسان عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الإنسان الدولي، بما في ذلك حالات الاحتجاز التعسفي والقتل والاتجار بالأطفال والاغتصاب في جميع أنحاء البلد، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة أو للحكومة.

المساعدة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والتعمير

١٨ - ما زال الاقتصاد الإيفواري يعاني من العواقب الوخيمة للأزمة. فقد واصلت المديرية العامة للضرائب سعيها إلى توسيع نطاق قاعدة تحصيل الضرائب من خلال تنفيذ مختلف الخطط في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة محاولة زيادة إيرادات الدولة. غير أن الاقتصاد ما زال متجها نحو التدهور وما زالت الآفاق حالكة بالنظر إلى تواصل تدهور الهياكل الأساسية وحاجتها إلى الإصلاح.

١٩ - وما فتئت المنظمات الإنسانية تشتكي من المضايقات التي تتعرض لها عند نقاط التفتيش، ومن عدم احترام رموزها وأصولها وموظفيها أحيانا. وما زالت أحوال معيشة السكان الإيفواريين، لا سيما في الغرب والشمال، تزداد سوءا مع وقوع انقطاعات متكررة في الإمداد بالمياه الصالحة للشرب سواء في المناطق الريفية والحضرية، وانخفاض إمكانات الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. كما أن أمراض الطفولة الشائعة التي كانت محدودة في السابق آخذة في الارتفاع، شأنها شأن معدلات الوفاة. وأفيد بأن هناك حاليا ٠٠٠ ٥٠٠ من الأشخاص المستضعفين المشردين داخليا، منهم حوالي ٠٠٠ ١٢٠ شخص يعيشون في أبيدجان، و٠٠٠ ٣٠ في ياموسوكرو.

٢٠ - وظل إمداد الأسر المعيشية بالغذاء مستقرا على العموم؛ غير أن تشرد السكان وزيادة تكاليف النقل أدّيا إلى هذا الوضع الهش بالنظر إلى ازدياد عدم قدرة العديد من الأسر المعيشية المضيفة على مجاراة أسعار الغذاء الآخذة في الارتفاع.

٢١ - ورغم أن اللجنة الوطنية لإعادة نشر الموظفين المدنيين قررت إعادة نشر ٠٠٠ ١٧ موظف مدني في الشمال و ٠٠٠ ٣ موظف في الغرب، فليس من الممكن نشر الموظفين المدنيين اللازمين لتوفير المنافع العامة إلى أن يتسنى كفالة سلامتهم.

رابعا - خاتمة

٢٢ - تقف كوت ديفوار اليوم في مفترق الطرق وتواجه أخطارا جسيمة. وتواجهنا جميعا الكارثة المنظورة التي يتوقع أن تحل بكوت ديفوار دولة وشعبا، لسبب رئيسي هو الدسائس التي لا تنفك الجهات الفاعلة السياسية تحوكها. وبالنظر إلى الخطر العام المنذر بوقوع فوضى قد تنشأ عن عدم إجراء الانتخابات الرئاسية الحاسمة بحلول الموعد النهائي الدستوري، أي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فإن الوقت قد حان كي يدعو المجتمع الدولي إلى مساءلة فعلية لجميع أولئك الذين يقفون، بسبب المصالح الشخصية أو مصالح الأحزاب السياسية، الدولة وشعبها المحاصر رهينتين.

(وقّعه باسم الفريق) السفير راف **أويتشو**
الرئيس
٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥